

وأوضح عبد الرؤوف خالف أن هذه المؤسسات ساهمت بخلق 60 ألف منصب شغل بينما تجاوزت قيمة استثمارات مشاريعها 150 مليار دينار.

وأشار إلى أن الصندوق قام بتوقيع نحو 16 اتفاقية مع مختلف البنوك العمومية والخاصة لتسهيل عملية حصول المستثمر على قروضها، " ونحن نقوم بمنحه مبلغا ماليا يشكل ضمانا أمام البنوك التي تشترط عادة وجود ضمان من طالب القروض " على حد تعبيره.

المؤسسات وتوسعة النشاط وتجديد العتاد وأخذ المساهمات والمرافقة خصوصا في ما يتعلق التصدير، مشيرا إلى أن "الضمان الذي نقدمه يكون على تجهيزات الإنتاج."

واستطرد بالقول: "قيمة الضمان تتراوح بين 10 و 80 بالمائة لمنتوجين يقدمهما الصندوق. الأول يتعلق بالضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تبلغ قيمته حاليا 100 مليون دينار بدلا من 50 مليون دينار كما كان في السابق، والهدف من رفع هذه القيمة هو مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذه الحال قد تصل نسبة قيمة الضمان إلى 80 بالمائة إذا كان المشروع يساهم في خلق القيمة المضافة وتوفير أكبر عدد من مناصب الشغل و يحافظ على البيئة وغيرها.

أما المنتج الثاني فيتم، حسب المتحدث، مع الإتحاد الأوروبي المعروف باسم ضمان ميذا وهو يدخل في توسعة النشاط وتجديد العتاد، وفيه تصل قيمة الضمان حتى إلى 250 مليون دينار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 60 بالمائة من قيمة الإنتاج.